

سلامان لـ«الوطن»: لدينا ودائع بـ١٠٩٩ مليار ليرة ومنذنا قروضاً بـ٥٥٤ ملياراً أرباح التجاري السوري تضاعفت ٥ مرات في عام واحد

لـ النسبة الطبيعية بعد أن فرض المركزي استقرار سببي باتخاذه جملة من الإجراءات والتوجيهات حدت بنسبة كبيرة من المضاربات وطمأن المواطن عدم الانجرار وراء الشائعات والأخبار الكاذبة المروجة، لدفعه إلى التخلّي عن هذه المدخلات في الأسواق المستغلة وغير النظامية، وحالياً عاد لاستقرار النسبي للسعر في الأسواق بعد أن فرض المركزي سعر تداول وفق محددات سياسته التقديرية الهادفة إلى الثبات النسبي في أسعار الصرف وخفض دريجي يكون ذات أثر إيجابي على الاقتصاد الكلي بكل كوناته وعلى مصلحة المواطن في آن واحد.

اما بين في حجم ما نفذه المصرف من خطة العام الماضي والجديد في خططه للعام الجاري أنه في مجال لانتشار الأفقي لفروع ومكاتب المصرف في مختلف المدن والمناطق وفق اعتمادات الخطة الاستثمارية لمنتصف العام ٢٠١٧ نفذنا معظمها وبماشت بعض المكاتب والفروع العمل خلال العام، على حين بعضها الآخر يانتظار استكمال التجهيزات وبعض الإجراءات الإدارية المتعلقة برفدها بالكوادر المناسبة، وسيتم العمل وفق خطة العام القادم على إعادة ترميم الفروع التي تعرضت للتخرّب وفق ما تقرره لجان إعادة الأعمار.

في المجال التسليفي، استمر المصرف في تمويل مؤسسات القطاع العام المعنية بتأمين السلع والخدمات الأساسية وحالياً بصدّ إعادة تمويل رأس المال للقطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية الداعف بالعملية الإنتاجية تنفيذاً لقرارات مجلس النقد التسليف.



ال المشاريع الصناعية سواء بقروض خاصة بمصرفنا أو عن طريق المصرف الصناعي . وعن حجم التداولات الناتجة عن بيع وشراء الدولار بين أن ما يؤثر اليوم على حجم التداول أو عمليات شراء النقد الأجنبي وخاصة الدولار في السوق المصرفية هو الهامش السعري بين السعر النظامي لصرف الدولار مقابل الليرة وبين السعر في السوق الموازي، لذلك لاحظنا الإقبال الشديد على المصادر وخاصة المصرف التجاري عندما كان الهامش كبيراً، وبالتالي ارتفاع حجم وكتلة التداولات في النقد الأجنبي، سرعان ما عاد حجم التداول النقدي من المعتدلة خلال عام ٢٠١٧ نتيجة إجراءات ٥١ متعاماً وتسديد كامل المديونية لـ ٧٣١ تسديد جزئي ٧٤٢ متعاماً ، بالإضافة لبيع علني لضمادات ٣١ متعاماً ، حيث وصلت تم تحصيله إثر ذلك مبلغ ١٧,٣ مليار من سويات وتسديد الأقساط أو التسديقات يومنة أو لجزء منها . تم الحديث عنه مؤخراً من مذكرة التفاهم بين المصادر توقعها مع المصرف التجاري تقدم بعد إدارة المصرف الصناعي بطلب مي لهذا الغرض علماً أننا مستعدون لتمويل

كشف مدير عام المصرف التجاري السوري فراس سلمان لـ«الوطن» أن إجمالي الودائع حتى نهاية العام بلغت بالليرة السورية وبمختلف العملات ٢٠١٧ مقومة بالليرة السورية ١٠٩٨,٨٠ مليار ليرة، في حين سجل إجمالي الودائع في العام ٢٠١٦ مبلغ ٨٩٠,٢٥ مليار ليرة، مبيناً أن الودائع حتى نهاية العام الماضي كانت موزعة إلى ٦٩٤,٨٠ مليار ليرة ودائع تحت الطلب و ٣٣٩,٧٥ مليار ليرة ودائع لأجل، ونحو ٦٤,٢٥ مليار ليرة ودائع التوفير.

وأوضح سلمان أن نسب سيولة المصرف تشير إلى ثباتها نسبياً بمعدلات جيدة حتى نهاية العام ٢٠١٧ حيث بلغت ٣٩,٠٨ بالمئة بجميع العملات، بالقياس لما حدده البنك المركزي (مجلس النقد والتسليف) من وجوب تحقيق نسبة ٢٠ بالمئة تعد نسب جيدة وبالتالي القدرة على مواجهة أية مخاطر محتملة (الاعتيادية أو الطارئة) والوفاء بكافة الالتزامات المرتبطة على المصرف.

مبيناً أن الإرباح بلغت ٢٥,٦ مليار (قبل اقتطاع الاحتياطيات والضريبة) مقارنة مع ٥ مليارات لنهائية عام ٢٠١٦ أي تضاعفت ٥ مرات، وبالتالي ما تعكسه بشكل جلي من تحسن بيئة العمل المصرفي. وبالتالي نقال نحو التسهيلات الإعتمانية بين سلمان أن قيمة التسهيلات والقروض المنوحة حتى نهاية عام ٢٠١٧ قاربت ٥٥٤ مليار ليرة سورية.

وفيما يخص التحصيلات المالية من القروض المتعثرة بين أن المصرف التجاري السوري حصل نسبة مهمة

فوق الطاولة

علی محمود هاشم

لصرف المركزي: ضوابط جديدة للتمويل الإسلامي تجاه: على المصادر المخاطرة مثل أصحاب الأعمال «الأربعاء التجاري» يفرد ملف المصارف الإسلامية على طاولة النقاش

«خان الحرير» إلى دمشق وبغداد شباط القادم

هناء غانم

تستعد غرفة صناعة حلب لإطلاق معرض خان الحرير في دمشق بمدينة المعارض خلال الفترة بين ٢ و ٥ شباط القادم، وفي بغداد من ٧ و ١١ من الشهر نفسه، بمشاركة أكثر من ١٥٠ شركة في كل من البلدين، معتبرة أنه المعرض النسبي الأكبر في سوريا والأكثر تكاملاً لأنه ليس فقط للألبسة بل للأقمشة أيضاً، إضافة إلى الجلديات والأحذية وغيرها، وبشكل فرصة مناسبة للدخول إلى السوق العراقي وتحقيق المنافسة بالمنتج بالجودة والسعر الذي شهرت به المدينة عبر السنين وخاصة في مجال الصناعات النسيجية التي تشكل ٦٠ بالمائة من الصناعة السورية والأهم أن يضم مشاركون من

وأكمل رئيس الغرفة فارس الشهابي أن هذا المعرض جاء ليؤكد أن الصناعة السورية موجودة وأنها في حالة جيدة، وسورية تعيد بناء نفسها، وصناعي حلب يرادتهم القوية يعملون على إعادة بناء الصناعة، إذ إن تعافي الصناعة في حلب هو تعافي العمق الصناعي في سوريا وهو يأتي متزامناً مع الانجازات الأخيرة التي حققها بواسل الجيش العربي السوري في مختلف المحافظات وهو ما يعد شارة لعودة تعافي الصناعة الوطنية في حلب وهو ما يتكامل مع البنية الصناعية في جميع المناطق والمحافظات لإعادة تدوير جلة الإنتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

مشيراً إلى أن الحكومة وعدت بأن نقل البضائع وتسويقيها سوف يكون مجاناً بهدف فتح آفاق واسعة ورحبة للصناعيين في العراق وتزويد المنتج الوطني السوري فيه، وخاصة أن تعافي الصناعة النسبية العربية هو تعافٍ لحلب وللاقتصاد الوطني لأن هذه الصناعة هي الأوسع تنتشر، إضافة إلى كونها توفر دخولاً جيدة وسهولة التصدير إلى الأسواق الخارجية بسبب شهرتها التقليدية من جهة ولتعزيز ثقة المستهلك العراقي الذي سبق أن خبر البضائع السورية ذات الجودة العالمية من جهة أخرى ما يسمى في العالم بفتح العلاقات الاقتصادية بين سوريا والعراق، فنقدم إلى الأمام وتحقيق قفازات نوعية لما فيه تعافي الصناعة السورية مجدداً.

طلب عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق منار الجلاد من المصارف التقليدية والإسلامية وأصحاب الأموال بمختلف مسمياتهم: المخاطرة مثلهم مثل أصحاب الأعمال، فمن «لديه المال يجب عليه أن يدخل بالمخاطر بغض النظر عن طبيعتها وحجمها مثله مثل أصحاب العمل».

جاء ذلك خلال ترؤسه ندوة الأربعاء التجاري أمس بعنوان (العمليات المصرفية من منظور إسلامي) بحضوره عاون مدير مفوضية الحكومة في مصرف سوريا المركزي وفعاليات تجارية وصناعية وأكademية، لافتاً إلى الميزة التي تتمتع بها المصارف الإسلامية عند تعرض المقرضين للتعثر، وتتمثل في عدم تحرير فوائد جزاءات وغرامات، وعدم مراعاة فوائد تستنزف القرض ورأس المال المقترض أو أصحاب العمل.

وبين الجلاد أن العمليات المصرفية الإسلامية في سوريا لم تشهد أية تطورات منذ إنشائها، تناول أساليب وضع التمويل على حين شهدت في دول آسيا وأوروبا والكثير من التطورات خلال السنوات الأخيرة إلى مستوى دفع ببنوك أوروبية لفتح فوائد تمويل بصفة إسلامية، متتسلاً عن جدو المصارف الإسلامية وتأسيسها والتطلع فيها إذا لم تتحقق التوازن في المجتمع ولم تساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

من جانبها شفت معاون مدير هيئة مفوضية الحكومة لدى مصرف سوريا المركزي حنان بريجاوي عن خطط ومساعي تتعلق بوضع ضوابط إضافية لعمليات التمويل المصرف الإسلامي، وخاصة لجهة صيغة التمويل بالملابحة في موضوع تملك السلعة والتصرف بالأموال المنقولة وغير المتنقلة لملكية المصرف الإسلامي في تعامله مع العميل أو طلب الخدمة وضوابط تتعلق بالایجارة في كافة مراحلها عند شراء ونقل ملكية العقارات والسيارات والسلع الأخرى وعقودها ب مختلف أنواعها.

إضافة إلى خطط التمويل الإسلامي للمشاريع متناهية الصغر لكونه يوفر الاحتياجات لشريحة كبيرة من المجتمع. مؤكدةً عدم ورود أية مقررات أو صعوبات

**عجان لـ«الوطن»: لإقامة البنى التحتية في مناطق التوسيع
١٣ مليارات ليرة لإسحاف مدينة «الشيخ نجار» الصناعية**

مختلف أنواع البيو-الصلب وإعادة هيكلة بوليصة التأمين

الصحي وذلك للتمكن من تسعير منتجات التام
بشكل علمي مدروس.
وبحسب بيان صحفى لوزارة المالية (تلقى «الوطن»
مدير في وزارة المالية لـ«الوطن» أنه تمت
الات بسيطة على قيمة عقود التأمين الإلزامي

الصحي وذلك للتمكن من تسعير منتجات التأمين بشكل علمي مدروس.

وبحسب بيان صحفى لوزارة المالية (تلتقت «الوطن» نسخة منه) فقد ناقش المجتمعون تطوير الهيكل الإدارية لهيئة الإشراف على التأمين وتعديل نظر العاملين الحالى فيها، ووضع نظام مائى وداخلى لهم مع التأكيد على ضرورة أتمنة العمل الإشرافي الهيئة من خلال تصميم قاعدة بيانات خاصة ب مدیر الإشراف على الشركات تربط الأقسام مع بعضها وتتضمن برنامج يمكن الهيئة من الإشراف الإلكترونى المعاشر على شركات التأمين.

كما حث المجلس شركات التأمين على العمل على إحداث أنواع جديدة من التأمين، لاسيما التأمين الصغيرة، مع التأكيد على زيادة الاكتتاب في سوق التأمين من خلال توسيع وتطوير آليات عملها التسويق المختلفة.

مدير في وزارة المالية لـ«الوطن» أنه تمت إلزامات بسيطة على قيمة عقود التأمين الإلزامي بيات بناء على تعديل رسم إعادة الإعمار الذي ج ١٠ بالملة بدلاً من ٥ بالملة مبيناً أن أثر ذلك دون طفيفاً على قيمة عقود التأمين الإلزامي وهي بسيطة جداً وليس لها أثر على المؤمن لهم، وذلك خلفية اجتماع مجلس إدارة هيئة الإشراف على بن أمس برئاسة وزير المالية مأمون حمدان، أقر المجلس جملة من المقترنات والتوصيات تطبق تعديل رسم إعادة الإعمار من ٥ إلى ٦ بالملة وفق القانون ٤٦ لعام ٢٠١٧، ما سيؤدي بتعديل جداول التأمين الإلزامي للمركبات، بزيادة تهادل النسبة الجديدة، دون أن يعني ذلك أي في الرسوم الأساسية لهذا التأمين.

المجلس تأسس شركة استثمارية بإدارة

الصحي وذلك للتمكن من تسعير منتجات التأمين بشكل علمي مدروس.

وبحسب بيان صحفى لوزارة المالية (تلت «الوطن» نسخة منه) فقد ناقش المجتمعون تطوير الهيكلية الإدارية لهيئة الإشراف على التأمين وتعديل نظام العاملين الحالى فيها، ووضع نظام مالى وداخلى لها، مع التأكيد على ضرورة أتمتها العمل الإشرافي في الهيئة من خلال تصميم قاعدة بيانات خاصة بمدیرية الإشراف على الشركات تربط الأقسام مع بعضها وتصميم برنامج يمكن الهيئة من الإشراف الإلكترونى المباشر على شركات التأمين.

كما حث مجلس شركات التأمين على العمل على إحداث أنواع جديدة من التأمين، لاسيما التأمينات الصغيرة، مع التأكيد على زيادة الاكتتاب في سوق التأمين من خلال توسيع وتطوير آليات عمليات التسويق المختلفة.

وفي سياق آخر بحث حمدان مع المدراء المركبين في الوزارة جملة من المقترنات من شأنها تطوير أداء الوزارة، ما سيؤدي إلى تيسير الإجراءات والخدمات المقدمة للمواطنين وللجهات العامة.

وشدد حمدان على ضرورة إنجاز قطع الحسابات للسنوات السابقة بالسرعة الممكنة، علماً أن قطع حسابات محافظة الرقة لـ«أعوام ٢٠١٣-٢٠١٦» قد أنجز، وقطع حسابات محافظة دير الزور قيد الإنجاز للأعوام ذاتها.

مدير في وزارة المالية لـ«الوطن» أنه تمت إلزامات بسيطة على قيمة عقود التأمين الإلزامي بنيات بناء على تعديل رسم إعادة الإعمار الذي ج ١٠ بالمثلة بدلاً من ٥ بالمثلة مبيناً أن أثر ذلك لن طفيفاً على قيمة عقود التأمين الإلزامي وهي بسيطة جداً وليس لها أثر على المؤمن لهم، وذلك خلفية اجتماع مجلس إدارة هيئة الإشراف على بن أمس برئاسة وزير المالية مأمون حمدان، أقر المجلس جملة من المقترنات والتوصيات تطبق تعديل رسم إعادة الإعمار من ٥ بالمثلة بالمثلة وفق القانون ٤٦ لعام ٢٠١٧، ما سيؤدي إلى تعديل جداول التأمين الإلزامي للمركبات، بزيادة تعداد النسبة الجديدة، دون أن يعني ذلك أي في الرسوم الأساسية لهذا التأمين.

المجلس تأسיס شركة استثمارية بإدارة مجلس التأمين مع إمكانية إدراج أسهمها في سوق للأوراق المالية، وتقديم المشاريع المناسبة وفق بما يدعم الاقتصاد الوطنى، كذلك العمل على حلول فعالة بما يخص إعادة التأمين وإحداث عات لإعادة التأمين تشارك بها جميع شركات بين والتعاون مع الدول الصديقة في هذا المجال.

قرر المجلس إطلاق خدمة عن الهيئة للتواصل لمستفيدين من الخدمات التأمينية خاصة في تأمين السيارات، وإطلاق الدراسات الاكتوارية

مرحلة الشح في المقامات الصناعية ضمن المدينة ولذلك تم التخطيط لتأهيل منطقة توسيع جديدة للفئة الثانية نظراً لوجود حجم استثمار متنام وسريع وخاصة في المنشآت الفئة الثانية والتي وجدنا كثافة الطلب عليها من المستثمرين والتي تتراوح مساحتها ما بين ١٠٠٠ متر مربع و٤٠٠٠ متر مربع وقد وضع ضمن الخطة تنفيذ ما بين ٧٠٠ إلى ٩٠٠ موقعاً صناعياً مجهزة بجميع الخدمات لتوضع في الاستئجار.

ولمعرفة مدى تحسن الوضع الصناعي والخدمي في المدينة يكفي المقارنة بعدد المقامات التي تم تخصيصها حيث تم تخصيص ٢٩٢٩ مقاسماً صناعياً جديداً في العام ٢٠١٦، على حين شهد العام ٢٠١٧ تخصيص ١٦ مقاسماً فقط وهذا دليل بأن الشيح نجاح الصناعية بدأت العودة بقوتها لنشاطها مع تأكيد إدارة المدينة على سياسة جذب الاستثمار الصناعي وتأمين جميع الخدمات للمستثمرين.

ووضمن الخطة الكهربائية للعام ٢٠١٨ سيجري العمل على تغذية كل المنشآت الموجودة ما بين منتجة والتي ضمن إعادة التأهيل والمنشآت قيد البناء والتي يبلغ عددها نحو ١٤٠٠ منشأة.



مليارات ليرة سورية وهي تستهدف كل
المنشآت المبنية على أرض المدينة لتأمين
الخدمات لها من الكهرباء ومحطات ضخ
المياه وشبكات الصرف الصحي وشبكات
المياه والطرق، وسيتم تنفيذها على مدى
العام.
بينما الخطة الاستثمارية تشمل إقامة بني
تحتية في مناطق التوسيع حيث وصلنا

علي محمود سليمان

الشيخ نجار بحلب حازم عجان أن عدد المنشآت المنتجة في المدينة بلغ ٤٠٤ منشأة صناعية في نهاية العام ٢٠١٧ إضافة إلى ٢٠٠ منشأة قيد التأهيل، كما تم تنفيذ كامل الخطة الإسعافية ضمن المدينة والتي بلغت تكلفتها قرابة ٢ مليار ليرة، حيث تم استهداف المنشآت المنتجة خلال الخطة لتقديم جميع الخدمات لها

وفي تصريحه لـ«الوطن» أوضح عجان أنه ببنهاية العام الماضي تم التمكن من تغذية جميع المنشآت المنتجة بالتيار الكهربائي وعلى مدار الساعة في اليوم وكانت الخطة تستهدف تغذية ٣١٨ مشأة منتجة في بدبادحة العام ٢٠١٧ وعلى مدار العام دخلت منشآت جديدة للإنتاج بلغ عددها ١٢٠ مشأة وذلك يمكّن القول إن الكهرباء تغذى بمقدار ٧٠٪ بالمائة من المنشآت المنتجة، إضافة إلى تأميم مياه الشرب للفئات الثلاث في